

محدثات خلفية بين لندن وطهران تنهي أزمة الناقلات

● جبل طارق - أفرجت سلطات جبل طارق الخميس عن ناقلة النفط الإيرانية غريس 1 بعد تلقيها ضمانات مكتوبة من الحكومة الإيرانية بأنها لن تفرغ حمولتها في سوريا، فيما ينتظر أن تطلق السلطات في طهران ناقلة النفط البريطانية المحتجزة لديها في وقت لاحق.

وسمحت سلطات جبل طارق للسفينة بالمغادرة رغم طلب الولايات المتحدة تمديد احتجازها للاشتباه بسعيها إلى تسليم حمولتها لسوريا.

وفي وقت سابق، تلقت سلطات إقليم جبل طارق طلباً من وزارة العدل الأميركية بتمديد احتجاز الناقلات الإيرانية، قبل ساعات من استعداد حكومة الإقليم للإفراج عنها. ونقلت صحيفة جبل طارق كرونكل أن سبب الطلب الأميركي غير واضح في هذه المرحلة، لكن المحكمة قبل لها إنه طلب من وزارة العدل الأميركية للمساعدة القانونية المتبادلة.

ولفتت الصحيفة (تأسست عام 1801) إلى أن الإفراج عن الناقلات تم تأجيله حتى المساء، بينما تنتظر سلطات جبل طارق في الطلب الأميركي.



وقال مكتب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الخميس إن مسألة ناقلة النفط الإيرانية "تمت مناقشتها خلال لقاء جونسون بمستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب للامن القومي جون بولتون، مطلع الأسبوع الجاري". ولم تكشف واشنطن ولندن عن فحوى المحادثات التي تمت بين الطرفين خلال اللقاء المذكور.

وسبق للحكومة البريطانية أن رفضت أي مفاوضات بين ناقلة النفط الإيرانية في جبل طارق والناقلة البريطانية المحتجزة في بندر عباس، وتعهد جبل طارق الإسلامي مساعد شؤون البحرية بمنظمة الموانئ والملاحة الإيرانية الأربعة أن تقوم طهران بتسريع الإجراءات القضائية الخاصة بالناقلات التي تملكها شركة سويدية والتي كانت ترفع علماً بريطانياً.

وتسبب اعتراض ناقلة النفط التي يشبهها بأنها تنقل نفطاً إلى سوريا منتهكة بذلك حظر فرضه الاتحاد الأوروبي، بازمة بين لندن وطهران.

ورأت سنانام وكيل الباحثة في معهد شام هوس في لندن أن إيران احتجزت ناقلة النفط البريطانية في إجراء انتقامي. وقالت الباحثة "إذا تم الإفراج عن غريس 1 فسيتم الإفراج عن ستينا امبيرو أيضاً".

وتابعت وكيل أن طهران ترى أن البريطانيين صادروا سفينتها بطلب من الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب الذي تعتبره إيران المخطط "حرب اقتصادية طويلة الأمد لمنع إيران من استعادة حصتها في السوق في القطاع النفطي".

إسرائيل تمنع زيارة نائبتين أميركيتين بطلب من ترامب

● القدس - قالت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوتوفلي الخميس إن إسرائيل ستمنع زيارة نائبتين من الحزب الديمقراطي من أشد منتقديها في الكونغرس الأميركي، وهما رشيدة طليب وإلهان عسر.

النائبتان كانتا تعترضان القيام بجولة تزوران خلالها الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية.

وحث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إسرائيل في وقت سابق على منع زيارة النائبتين وهما أول امرأتين مسلمتين تنتخبان للكونغرس وتنتهيان إلى الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي.

وابتدعت الائتلاف دعمهما لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المؤيدة للفلسطينيين.

وحسب القانون الإسرائيلي يمكن رفض دخول داعمي الحركة لإسرائيل.

وانتقد ترامب خلال الشهر الماضي رشيدة طليب وإلهان عسر ونائبتين أخريين من الأقليات بالكونغرس، واتهمهن بمعاداة إسرائيل، فيما ينظر إليه على نطاق واسع على أنه محاولة لتحشد أصوات الجمهوريين في انتخابات 2020 الرئاسية.

وكتب ترامب على تويتر "إذا سمحت إسرائيل للنائبة عسر والنائبة طليب بالزيارة، فسيتظهر ذلك ضعفاً كبيراً".

ولم يعلن رسمياً عن موعد للجولة لكن مصادر مطلعة على خطط الزيارة قالت إنها قد تبدأ مطلع الأسبوع القادم.

وذكر السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة رون ديرمر الشهر الماضي إنه سيتم السماح لهما بالدخول احتراماً للكونغرس الأميركي والعلاقات الأميركية-الإسرائيلية.

وذكر معلون سياسيون أن تراجع إسرائيل عن نيتها السماح بدخول النائبتين ناجم على الأرجح من رغبة في اتباع موقف ترامب المتشدد حيالهما.

وقال مسؤول إسرائيلي إن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو وأعضاء بارزين آخرين بحكومته عقدوا مشاورات الأربعاء لاتخاذ "قرار نهائي" بشأن الزيارة.

ويمكن أن يؤدي منع مسؤولين أميركيين منتخبين من الزيارة إلى تفاقم التوتر في العلاقات بين نتانياهو، الذي أبرز علاقته الوثيقة بترامب خلال حملته الانتخابية الحالية، وبين أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس.

وقالت مصادر مطلعة على استعدادات زيارة النائبتين الأميركيين للمسجد الأقصى ومحيطه إن الزيارة تحولت إلى نقطة خلاف.

ويوجد الموقع في منطقة استولت عليها إسرائيل مع الضفة الغربية في حرب 1967 وضمتها إليها في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وقال مسؤول في وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية إن أي زيارة لطلب وعمر للمسجد الأقصى ستنتهك حماية أمنية إسرائيلية.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

فتور يصاحب دعوة حزب العمال إلى إسقاط حكومة بوريس جونسون

مساع إلى عرقلة بريكست دون اتفاق عبر آليات برلمانية



جيريمي كورين يفرد وحيداً

أخرون من المعارضة أكثر دعماً للمقترح. وقال جون ماكdonnell وزير الخزانة في حكومة الظل لحزب العمال إن خطة كورين "هي أضمن وسيلة لمنع خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق".

ويعد أعضاء البرلمان من عطلتهم الصيفية في الثالث من سبتمبر، وسيدخلون في معركة في ما يتعلق بالخروج من الاتحاد، من شأنها أن تحدد مصير خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وتعهد جونسون بتحقيق بريكست الذي أرجى مواعده مرتين، والمقرر أن يدخل حيز التنفيذ في 31 أكتوبر وإن اقتضى ذلك الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، ما لم تقبل بروكسل إعادة التفاوض على بند الحدود الأيرلندية.

ويتخوف قيّمون على الاقتصاد البريطاني والصناعات الكبرى من أن يؤدي خيار "بريكست من دون اتفاق" إلى فوضى على الحدود وخضات مالية عالمية على المدى القريب.

ويرفض الاتحاد الأوروبي إعادة التفاوض على الاتفاق الذي أبرمته العام الماضي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي مع بروكسل، والذي يعتبره جونسون ومناصروه مجحفاً.

ومن شأن الانفصال التام للمملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أن يسمح للندن فوراً بإطلاق مفاوضات من أجل التوصل لاتفاق حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وأكد القادة الأوروبيون أن اتفاق الانسحاب، الذي يحدد شروط خروج بريطانيا بعد 46 عاماً من العضوية، نهائي، إلا أنهم مستعدون لإعادة فتح المناقشات حول العلاقة المستقبلية الموجودة في "الإعلان السياسي" المرفق بالاتفاق.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

أخرون من المعارضة أكثر دعماً للمقترح. وقال جون ماكdonnell وزير الخزانة في حكومة الظل لحزب العمال إن خطة كورين "هي أضمن وسيلة لمنع خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق".

ويعد أعضاء البرلمان من عطلتهم الصيفية في الثالث من سبتمبر، وسيدخلون في معركة في ما يتعلق بالخروج من الاتحاد، من شأنها أن تحدد مصير خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وتعهد جونسون بتحقيق بريكست الذي أرجى مواعده مرتين، والمقرر أن يدخل حيز التنفيذ في 31 أكتوبر وإن اقتضى ذلك الخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، ما لم تقبل بروكسل إعادة التفاوض على بند الحدود الأيرلندية.

ويتخوف قيّمون على الاقتصاد البريطاني والصناعات الكبرى من أن يؤدي خيار "بريكست من دون اتفاق" إلى فوضى على الحدود وخضات مالية عالمية على المدى القريب.

ويرفض الاتحاد الأوروبي إعادة التفاوض على الاتفاق الذي أبرمته العام الماضي رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تيريزا ماي مع بروكسل، والذي يعتبره جونسون ومناصروه مجحفاً.

ومن شأن الانفصال التام للمملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أن يسمح للندن فوراً بإطلاق مفاوضات من أجل التوصل لاتفاق حول التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وأكد القادة الأوروبيون أن اتفاق الانسحاب، الذي يحدد شروط خروج بريطانيا بعد 46 عاماً من العضوية، نهائي، إلا أنهم مستعدون لإعادة فتح المناقشات حول العلاقة المستقبلية الموجودة في "الإعلان السياسي" المرفق بالاتفاق.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

ويطالب جونسون بإعادة النظر في بند شبكة الأمان الذي يحدّد العلاقات بين أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي وأيرلندا الشمالية التابعة للملكة المتحدة.

وعلمت الخارجية البريطانية على الطلب الأميركي، في بيان، قائلة إن التحقيقات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية "تشان يتعلق بحكومة جبل طارق"، دون مزيد من التفاصيل.

وكانت السلطات احتجزت السفينة للاشتباه في أنها تقوم بنقل نفط خام إيراني إلى سوريا بالمخالفة للعقوبات الأوروبية المفروضة عليها.

ويرى محللون أن حكومة بوريس جونسون تسعى إلى التمسك بموقف وسطى يقتر من واشنطن دون الاعتداد عن الموقف الأوروبي المعتمد في أوروبا، وتسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على تواصل مع طهران لحل ملفات متنازع عليها بين البلدين، والحفاظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران بعد حل النزاع الحالي مع إيران.

وأشارت تصريحات إيران الأربعاء باقتراب موعد الإفراج عن الناقلات غريس 1 انتهاء المراقبين حول مدى جديّة وجود أحداث خلفية بين لندن وطهران لحل أزمة الاحتجاز المتبادل للناقلات، في وقت حث فيه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون في زيارته مؤخرًا إلى لندن حكومة بوريس جونسون على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من إيران.

وعبرت واشنطن عن ارتياحها للتعزيرات البحرية التي أرسلتها لندن إلى منطقة الخليج وأنها لا تريد الضغط على الحكومة البريطانية عشية الإعداد

للتحضير ملف البريكست أمام الاتحاد الأوروبي، ما يعزّز إمكانية نهاب لندن لمعالجة أزمة الناقلات مع طهران.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق بين لندن وواشنطن بشأن سبل صفقة تبادل الناقلات مع إيران، إذ يرون أن الضغط الذي مارسه واشنطن لإيقاف الإفراج عن الناقلات غريس 1 كان أقرب إلى البروتوكول منه إلى الضغط الحقيقي.

ويرى هؤلاء أنه كان بإمكان الولايات المتحدة عرقلة عملية الإفراج عن الناقلات الإيرانية المحتجزة أو حتى تمديد مدة احتجازها لشهر إضافي، إلا أنها لم تفعل ذلك بناء على مفاوضات ومشاورات مع لندن.

تقبل معارضو استراتيجية رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون بشأن بريكست دعوة زعيم حزب العمال المعارض إلى سحب الثقة من الحكومة بفتور، ما يضع هذا السيناريو في خانة المستبعد. ولا يعني استبعاد سيناريو الانتخابات المبكرة صكاً لحكومة جونسون التي تواجه مساعي إلى منعها من الانفصال عن الاتحاد الأوروبي عبر عرقلتها في البرلمان وهو سيناريو ممكن، وعليه إجماع من قبل المعارضة وحتى النواب المحافظين الذين لا يدعمون توجهات رئيس حكومتهم.

● لندن - أثار مقترح زعيم حزب العمال المعارض في بريطانيا جيريمي كورين بالدعوة إلى تصويت بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون، لمنع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، ردود فعل فاترة.

ودعا كورين الأحزاب الأخرى التي تخشى عواقب خروج فوضي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى عدم منح الثقة لحكومة جونسون، والعمل على تعيين حكومة مؤقتة بدلاً عنها.

وعرض أن يترأس الحكومة المؤقتة الجديدة التي تكون مدتها محددة، وذلك حتى يتمكن من مطالبة قادة الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتأجيل التاريخ المحدد لبريكست في 31 أكتوبر. وقال في رسالة موجهة إلى النواب المؤيدين لأوروبا والمعتدلين "سأسعى حينها بصفتي زعيماً للمعارضة إلى الحصول على ثقة البرلمان من أجل حكومة لمدة محددة، بهدف الدعوة إلى انتخابات عامة وتأمين التمديد اللازم لبريكست.

وأضاف "وفي تلك الانتخابات العامة، سيلتزم حزب العمال بالتصويت العلني على شروط مغادرة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك خيار المقاء".

ولم يحدد كورين الموعد الذي ينوي فيه التقدم بطلب حجب الثقة عن الحكومة.

وفي انتخابات البرلمان الأوروبي في شهر مايو الماضي، حقق حزب بريكست الجديد الذي يترأسه الشعبي نايجل فاراج المرتبة الأولى في بريطانيا بحصوله على 30 بالمئة من الأصوات.

وحل الديمقراطيون الليبراليون والعمال في المركزين الثاني والثالث، في حين تمكن المحافظون بصعوبة من احتلال المركز الرابع، ما ساهم في سقوط رئيسة الوزراء تيريزا ماي.

وكان تعليق جو سوينسون زعيمة حزب الديمقراطيين الأحرار "المعارض فائراً، وقالت إن كورين "ليس الشخص الذي سيكون قادراً على بناء أغلبية ولو مؤقتة" في البرلمان. وكان نواب

سيتوجه إلى المملكة المتحدة في 4 و5 سبتمبر ثم إلى أيرلندا في 6 سبتمبر لمناقشة علاقاتهما الاقتصادية والتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على السلام"، كما ذكر البيت الأبيض.

وكانت بيلوسي وجهت تحذيراً واضحاً، قالت فيه "إذا ما نسف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اتفاق يوم الجمعة العظيمة، فلن نتوافر أي فرصة لأن يقر الكونغرس اتفاقاً تجارياً أميركياً بريطانياً".

ويتعين أن يوافق الكونغرس الأميركي على أي اتفاق تجاري. وسيسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب بينما تتوافر للجمهوريين الأغلبية في مجلس الشيوخ. وأضافت المخضرة في السياسة، والبارعة في

تقييم الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه مواقفها في الكونغرس، أن "السلام الذي جلبه اتفاق الجمعة العظيمة يعزّز به الأميركيون، وسيتم الدفاع عنه بقوة في كلا المجلسين ومن كلا الطرفين".

وقال النائب الجمهوري بيت كينغ لصحيفة الغارديان في أواخر يوليو إنه لن يتردد في "معارضة الرئيس ترامب" إذا هدد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بفتح الحدود بين مقاطعة أيرلندا الشمالية وأيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

وتأمل لندن في إبرام اتفاق للتبادل الحر مع واشنطن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وبعد يومين من تولي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون منصبه

تقبل معارضو استراتيجية رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون بشأن بريكست دعوة زعيم حزب العمال المعارض إلى سحب الثقة من الحكومة بفتور، ما يضع هذا السيناريو في خانة المستبعد. ولا يعني استبعاد سيناريو الانتخابات المبكرة صكاً لحكومة جونسون التي تواجه مساعي إلى منعها من الانفصال عن الاتحاد الأوروبي عبر عرقلتها في البرلمان وهو سيناريو ممكن، وعليه إجماع من قبل المعارضة وحتى النواب المحافظين الذين لا يدعمون توجهات رئيس حكومتهم.

● لندن - أثار مقترح زعيم حزب العمال المعارض في بريطانيا جيريمي كورين بالدعوة إلى تصويت بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون، لمنع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، ردود فعل فاترة.

ودعا كورين الأحزاب الأخرى التي تخشى عواقب خروج فوضي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى عدم منح الثقة لحكومة جونسون، والعمل على تعيين حكومة مؤقتة بدلاً عنها.

وعرض أن يترأس الحكومة المؤقتة الجديدة التي تكون مدتها محددة، وذلك حتى يتمكن من مطالبة قادة الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتأجيل التاريخ المحدد لبريكست في 31 أكتوبر. وقال في رسالة موجهة إلى النواب المؤيدين لأوروبا والمعتدلين "سأسعى حينها بصفتي زعيماً للمعارضة إلى الحصول على ثقة البرلمان من أجل حكومة لمدة محددة، بهدف الدعوة إلى انتخابات عامة وتأمين التمديد اللازم لبريكست.

وأضاف "وفي تلك الانتخابات العامة، سيلتزم حزب العمال بالتصويت العلني على شروط مغادرة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك خيار المقاء".

ولم يحدد كورين الموعد الذي ينوي فيه التقدم بطلب حجب الثقة عن الحكومة.

وفي انتخابات البرلمان الأوروبي في شهر مايو الماضي، حقق حزب بريكست الجديد الذي يترأسه الشعبي نايجل فاراج المرتبة الأولى في بريطانيا بحصوله على 30 بالمئة من الأصوات.

وحل الديمقراطيون الليبراليون والعمال في المركزين الثاني والثالث، في حين تمكن المحافظون بصعوبة من احتلال المركز الرابع، ما ساهم في سقوط رئيسة الوزراء تيريزا ماي.

وكان تعليق جو سوينسون زعيمة حزب الديمقراطيين الأحرار "المعارض فائراً، وقالت إن كورين "ليس الشخص الذي سيكون قادراً على بناء أغلبية ولو مؤقتة" في البرلمان. وكان نواب

سيتوجه إلى المملكة المتحدة في 4 و5 سبتمبر ثم إلى أيرلندا في 6 سبتمبر لمناقشة علاقاتهما الاقتصادية والتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على السلام"، كما ذكر البيت الأبيض.

وكانت بيلوسي وجهت تحذيراً واضحاً، قالت فيه "إذا ما نسف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اتفاق يوم الجمعة العظيمة، فلن نتوافر أي فرصة لأن يقر الكونغرس اتفاقاً تجارياً أميركياً بريطانياً".

ويتعين أن يوافق الكونغرس الأميركي على أي اتفاق تجاري. وسيسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب بينما تتوافر للجمهوريين الأغلبية في مجلس الشيوخ. وأضافت المخضرة في السياسة، والبارعة في

تقييم الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه مواقفها في الكونغرس، أن "السلام الذي جلبه اتفاق الجمعة العظيمة يعزّز به الأميركيون، وسيتم الدفاع عنه بقوة في كلا المجلسين ومن كلا الطرفين".

وقال النائب الجمهوري بيت كينغ لصحيفة الغارديان في أواخر يوليو إنه لن يتردد في "معارضة الرئيس ترامب" إذا هدد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بفتح الحدود بين مقاطعة أيرلندا الشمالية وأيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

وتأمل لندن في إبرام اتفاق للتبادل الحر مع واشنطن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وبعد يومين من تولي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون منصبه

سيتوجه إلى المملكة المتحدة في 4 و5 سبتمبر ثم إلى أيرلندا في 6 سبتمبر لمناقشة علاقاتهما الاقتصادية والتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على السلام"، كما ذكر البيت الأبيض.

وكانت بيلوسي وجهت تحذيراً واضحاً، قالت فيه "إذا ما نسف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اتفاق يوم الجمعة العظيمة، فلن نتوافر أي فرصة لأن يقر الكونغرس اتفاقاً تجارياً أميركياً بريطانياً".

ويتعين أن يوافق الكونغرس الأميركي على أي اتفاق تجاري. وسيسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب بينما تتوافر للجمهوريين الأغلبية في مجلس الشيوخ. وأضافت المخضرة في السياسة، والبارعة في

تقييم الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه مواقفها في الكونغرس، أن "السلام الذي جلبه اتفاق الجمعة العظيمة يعزّز به الأميركيون، وسيتم الدفاع عنه بقوة في كلا المجلسين ومن كلا الطرفين".

وقال النائب الجمهوري بيت كينغ لصحيفة الغارديان في أواخر يوليو إنه لن يتردد في "معارضة الرئيس ترامب" إذا هدد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بفتح الحدود بين مقاطعة أيرلندا الشمالية وأيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

وتأمل لندن في إبرام اتفاق للتبادل الحر مع واشنطن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وبعد يومين من تولي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون منصبه

سيتوجه إلى المملكة المتحدة في 4 و5 سبتمبر ثم إلى أيرلندا في 6 سبتمبر لمناقشة علاقاتهما الاقتصادية والتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على السلام"، كما ذكر البيت الأبيض.

وكانت بيلوسي وجهت تحذيراً واضحاً، قالت فيه "إذا ما نسف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي اتفاق يوم الجمعة العظيمة، فلن نتوافر أي فرصة لأن يقر الكونغرس اتفاقاً تجارياً أميركياً بريطانياً".

ويتعين أن يوافق الكونغرس الأميركي على أي اتفاق تجاري. وسيسيطر الديمقراطيون على مجلس النواب بينما تتوافر للجمهوريين الأغلبية في مجلس الشيوخ. وأضافت المخضرة في السياسة، والبارعة في

تقييم الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه مواقفها في الكونغرس، أن "السلام الذي جلبه اتفاق الجمعة العظيمة يعزّز به الأميركيون، وسيتم الدفاع عنه بقوة في كلا المجلسين ومن كلا الطرفين".

وقال النائب الجمهوري بيت كينغ لصحيفة الغارديان في أواخر يوليو إنه لن يتردد في "معارضة الرئيس ترامب" إذا هدد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بفتح الحدود بين مقاطعة أيرلندا الشمالية وأيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

وتأمل لندن في إبرام اتفاق للتبادل الحر مع واشنطن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر.

وبعد يومين من تولي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون منصبه